

محققات التراث النوازلي في الأطارح الجامعية الجزائرية بين الإشكالات المنهجية واللغة
الفقهية المستعصية « الدرر المكنونة في نوازل مازونة أنموذجًا »

*The investigators of the Nawazil heritage in the Algerian university
thesis . between the methodological problems and the intractable
language of jurisprudence*

(*Al-Durar Al-Maknouna in the Nawazil Mazouna as a model*)

1- د. إسماعيل بركات*، جامعة محمد بوضياف . المسيلة (الجزائر)

ismail.barkat@univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 2021 /12/08 تاريخ القبول: 2021 /12/28 تاريخ النشر: 2021 /12/31

ملخص: تعكس هذه الورقة البحثية عمل قاعدة بيانات مُحوسَّبة لعينة من محققات التراث النوازلي في الأطارح الجامعية الجزائرية في عرض منهجي، وقراءة مُساءلة لمستويات تجربتها من خلال إبراز ثوابت التحقيق ومزالقه، وانطلاقًا من غموض الظروف والبيئات التي تكونت فيها الرؤى والآفاق للتراث المخطوط بالجزائر عمومًا، والتوجهات العشوائية المتسارعة وغير المترابطة للمشروعات العلمية بالمؤسسات الجامعية خصوصًا، والتي جعلت من مخطوط « الدرر المكنونة في نوازل مازونة » يبحث عن قانون له يحكم عملية التعامل معه، ويحدد الأولويات في إجراء تحقيقه، ثم النظر في نشره تيسيرًا لقارئ نصح، فضلًا عن أهميته ذات الارتباط الوثيق بالدرس الأصولي، وما يحتويه من مؤهلات لصناعة العقل الفقهي، وما يتضمنه من فتاوى وتحقيق، يرتقي بها الاجتهاد التطبيقي عند تعامله مع النصوص النوازلية، التي لا ترى نتائجها في الميدان الأكاديمي إلا من خلال تحصيل تلك الدربة في فهم وتأصيل الفقه التنزيلي وإخراجه للواقع بإجابات شافية دقيقة بعيدة عن التنظير والتكرار والإعادة، الأمر الذي يدعو إلى إعادة رسم الإجراءات المنهجية التي تبين الأطر السليمة للنظر والقراءة في تحقيق نصوصه النوازلية وحل إشكالاتها المستعصية.

كلمات مفتاحية: التراث، فقه، نوازل، تحقيق، أطروحة.

Abstract:

This research paper is based on the work of a computerized database for a sample of the Nawazil heritage investigators in the Algerian university thesis in a systematic presentation and an accountability reading of the levels of their experience by highlighting the constants of investigation and its pitfalls and based on the ambiguity of the circumstances and environments in which visions and prospects for the manuscript heritage were formed in Algeria in general and the hasty and unconnected random trends For scientific projects in university institutions, in particular, which made the manuscript Nawazil Mazouna search for a law that governs the process of dealing with it and determines the priorities in conducting its investigation and then considering its publication in order to facilitate the reader of its text, in addition to its importance closely related to the fundamentalist lesson and the accuracy of this integration. In the ranks of the industry of the jurisprudential mind, which reveals the secret of the importance of the jurisprudence of catastrophes in the fatwas and investigations that are included in the applied diligence when dealing with the catastrophic texts whose results are not seen in the academic field except through the attainment of that course in understanding and rooting the download fiqh and bringing it to reality with accurate and satisfactory answers Far from theorizing and repetition and repetition, which calls for redrawing the systematic procedures that show The sound and sound frameworks for consideration and reading in the realization of his Nawazil texts and the solution of its intractable problems.

Keywords: manuscript; jurisprudence; cataracts Investigation; thesis.

مقدمة:

لما كانت كتب النوازل الفقهية تجمع ثقافة الفقيه الأصلية في تلونها بالحياة وانسجامها بالواقع، وأن أحكامها ربطت بين الفقه وأصوله، وعقدت الصلة بين الحكم وتطبيقه، وأعطت للدين عمومته وسعته، وللتشريع شموله وصلاحيته في سياسة الناس وترشيد البشرية، فضلاً عن اشتغالها على مجموعة من السمات الإجرائية في سلوك منطلق التفقه، فإنها بذلك جديرة بالانكباب عليها ودراستها وتحقيقها، لاستخراج المعلومات المساعدة على تبين حقيقة الوقائع والأحكام الاجتهادية المتعددة بشأنها ومناهج الفقهاء في عرضها نظرياً وتطبيقياً.

ومع انفتاح الدرس الأكاديمي على المادة النوازلية والتنبيه إلى أهميتها الشديدة بالنسبة للباحث المعاصر في العلوم الإنسانية، خاصة مع عجز المادة الإخبارية التقليدية عن ملامسة الكثير من الجوانب الخفية في التاريخ العربي الإسلامي، لجأ بعض المهتمين لهذا الغرض إلى توسيع « مفهوم الوثيقة » في محاولة تنقيب واستكشاف من أجل رفع الحجب عن كثير من القضايا المغمورة، بوضع كتب النوازل الفقهية ضمن استراتيجيتها البحثية، وأولتها اهتمامًا خاصًا باقتراح مداخل منهجية للنظر في نصوصها وتفسيرها من خلال استقراء وتحليل مضامينها والكشف عن مضموماتها، لغاية تساهم في تطوير فقه الواقع المعاصر بما يفتح مجالاً خصبًا في توجيه الباحثين إلى تحقيق لوحات من تلك النصوص ضمن أطارح جامعية ناظمة لتوظيفها.

1. إشكالات المخطوط النموذج:

حظي مخطوط « الدرر المكنونة في نوازل مازونة »، لمؤلفه أبي زكريا يحيى بن موسى بن عيسى المغيلي المازوني (ت 883هـ / 1478م)⁽¹⁾، بأوفر نصيب من الدراسة والتحقيق بالعديد من أقسام وكليات الجامعات الجزائرية، حيث أخذت على عاتقها مهمة تحقيق بعض مسائله، وإن كانت البداية متواضعة لا يقوم بعضها على قواعد وأصول التحقيق العلمي، ذلك أن التخصص ميزة علمية؛ إذ يكون المؤلف خبيرًا في مادته مكينًا في علمه، إلا أنها أعلنت بداية مرحلة من الجد والإنتاج تمخضت عنها نتائج جديدة شكلت إضافات للبحث الفقهي التاريخي.

وقد أسعدني صدور هذه المَحَقَّقات . إضافة إلى تحقيقي . فسعيت للحصول على ما يمكنني الحصول عليه منها على موقع البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات . (erist Portail national (SNDL) ، أو على مستوى مكتبات الجامعة، حيث تم جمع إحدى عشر عينة، والتي أبانت عن جنوح بعضها إلى التكرار وإعادة، والآخر استلهم التجارب الحية ومنهجها في التحقيق وتجلياته المتنوعة وتمظهراته

(1) له ترجمة في: ابن مريم أبو عبد الله محمد بن أحمد (كان حيا سنة: 1014هـ / 1605م)، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، نشر: محمد بن أبي شنب، المطبعة الثعالبية، 1908، ص 42. التنبكتي أحمد بابا (ت 1036هـ / 1626م)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، إشراف وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ط1، طرابلس. ليبيا، 1989، ص 637. الحفناوي أبو القاسم محمد بن أبي القاسم (ت 1362هـ / 1942م)، تعريف الخلف برجال السلف، تقديم: محمد رؤوف القاسمي، ج1، دار موفم للنشر، الجزائر، 1991، ص 189. مخلوف محمد بن محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1930، ص 265.

المختلفة، لتتحد ملامحها المنهجية في مدارها الأساسي على النص المخطوط في إخراجها وتوصيفه، دون الإزتهان إلى قواعد وأصول تحقيقه، مما أدى إلى تداخلها على طول الخط بشكل ملتبس منذ سنة 2004م، في ظل إكراهات يعيشها المخطوط؟! ويعيشها المُحَقِّق مع المخطوط!؟

وهو ما تسعى هذه الورقة البحثية إلى رصدته من خلال تمثلات مُحَقِّقها في عرض منهجي، وقراءة مساءلة لمستويات التجربة، مع إبراز ثوابت التحقيق ومزالقه، انطلاقاً من غموض الظروف والبيئات التي تكونت فيها الرؤى والأفاق للتراث المخطوط بالجزائر عمومًا، والتوجهات العشوائية المتسارعة وغير المترابطة للمشروعات العلمية بالمؤسسات الجامعية خصوصًا، والتي جعلت من مخطوط « الدرر المكنونة في نوازل مازونة » يبحث عن قانون له يحكم عملية التعامل معه، ويحدد الأولويات في إجراء تحقيقه، ثم النظر في نشره تيسيرًا لقارئ نصه.

وعلى الرغم من وجود هذه الورقة في حدود ضيقة، فإن هدفها ليس نقد هذه النماذج، وإنما لبيان حدودها وتقييم نتائجها وفق ما ينبغي أن يكون والتحقيق العلمي، للخروج من أسر النظرة الجزئية التي جعلتها تدور في فَلَكِ النص تحقيقًا وتوظيفًا، ناهيك عن بيان الإمكانيات التفسيرية التي أصبح المخطوط النموذج لا يقبلها، بل التي يستدعيها ويتطلبها من أجل تجاوز محنة التحقيق في الجزائر، وتطوير صناعته التي تقع على عاتق أطراف عدة؛ منها المُحَقِّق والناشر، والجهات الرسمية من مكاتب وكليات ومعاهد وجامعات ومراكز وزوايا ومجامع وغيرها.

فضلاً عن الوفاء لأنفسنا وردًا على الباحث الغربي الذي أفاد جملة وتفصيلاً بأن معظم ما يصدر عن محققينا: « مكرورٌ معادٌ، لا قيمة له من الناحية العلمية، ولا يفيد في تقدم البحث الذي يدرسه، ولذلك فإن قراءة أعمال هؤلاء الباحثين توشك أن تكون إضاعة للوقت، والوقت أثمن من أن يُهدر فيما لا كثير جدوى من ورائه...، ورغم أن بعض هذه التحقيقات ليست في المستوى المطلوب من ناحية التدقيق أو الطباعة، فإنها لا تفقد قيمتها فقدانًا تامًا، إذ يظل أسهل علينا أن نرى النص مطبوعًا أمام أعيننا من أن نسافر تطلبًا له مخطوطًا في مكاتب العالم المتباعدة»⁽¹⁾!

(1) وداد القاضي، " قضية المرجعية بين الشرق والغرب ومستقبل الدراسات العربية والإسلامية في العالم الجديد"، مجلة التسامح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية: عمان. الأردن، ع6، مارس 2004، ص11.

2. المخطوط بين الأهمية والإكراهات:

تلازم تأليف مخطوط « الدرر المكنونة في نوازل مازونة » مع توالي عدم الاستقرار السياسي
أواخر المغرب الزياني (910 . 791 هـ / 1504 . 1388 م)⁽¹⁾، وتأثير أشياخ القبائل والمتغلبين على البوادي،
وتزايد وزن الصلحاء السياسي والديني، وارتباط اعتقاد العامة في رجالات التصوف والكرامة.
وقد أشار Jacques Berque⁽²⁾ إلى أهمية المخطوط كونه إنتاج مشهور، بقدر ما هو تأليف يثير
العديد من الأسئلة التي تتعلق بتفاعل مختلف مكونات المجتمع المغربي وفعالياته، وظل المصنف ضمن
رؤى الدراسات العربية⁽³⁾ في تناوله واعتماده المادة المصدرية في الكشف عن العديد من الجوانب

⁽¹⁾ ونحن نميز خلال هذه الفترة بالمغرب الزياني. زهاء قرن من الزمن. تعاقب خلالها على سدة الحكم أربعة
عشر سلطانًا، يُلاحظ اعتماد بني زيان اعتمادًا كليًا على أعراب بني هلال، فكان منهم من حكم أربعين يومًا،
ومن حكم شهرين، ومن عزل عن السلطة ورجع إليها، ومرت كل هذه المرحلة بين تناحر المتزاحمين،
وتشاكس المتنافسين، وسواءً ذلك بين الدولتين المتجاورتين المكتنفتين لهذا القطر شرقًا وغربًا، أم بين
أعضاء الأسرة المالكة نفسها. ينظر: التنسي محمد بن عبد الله (ت 899 هـ / 1493 م)، نظم الدرر والعقبان
في بيان شرف بني زيان، تحقيق وتعليق: محمود بوعيداد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص
241. 246. روبر برونشفيك، رحلتان إلى شمال إفريقيا، صدرها: فؤاد سيزكين، مجلة الجغرافيا
الإسلامية، منشورات معهد تاريخ العلوم العربية الإسلامية، 1994، ص 42. الجيلاني عبد الرحمن محمد،
تاريخ الجزائر العام، ج2، دار المكتبة، بيروت، 1965، ص 191. عبد الحميد حاجيات، الجزائر في
التاريخ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 427. 434.

⁽²⁾ Jacques Berque, EN LISANT LES NAWAZIL MAZOUNA, STVDIA ISLAMICA, Paris, 1985,
P: 31.

⁽³⁾ روبر برونشفيك، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م، ترجمة:
حمادي الساحلي، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988، ص 401. الهادي روجي إدريس، الدولة
الصنهاجية في عهد بني مرين من القرن 10 إلى 12م، ترجمة: حمادي الساحلي، ط1، ج1، دار الغرب
الإسلامي، بيروت، 1982، ص 26. محمد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع: أبحاث في تاريخ المغرب
الإسلامي (من القرن 6 إلى 9 هـ / 15 . 12 م)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء،
1999، ص 19. رحمة بورقيبة، " الفقه والمجتمع "، مجلة الأكاديمية، ع 20، المملكة المغربية، 2003،
ص 78. بوبة مجاني، " كتب النوازل والأحكام مصدر للتاريخ الاجتماعي. العصر الزياني نموذجًا "، مجلة
التغيرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية؛

الاجتماعية والاقتصادية والنظم، مع الاحتراس من المعطيات التاريخية الواردة في هذا النوع من المصادر، ولو أن بعضها⁽¹⁾ يصفه بأنه: « حوار مع بعض العادات والتقاليد، من أجل إدخال بعض الأعراف في حظيرة الفقه الإسلامي ». «

ولعل سبب تأرجح هذه الرؤى حسب إحدى الدراسات⁽²⁾ يعود في الغالب إلى قلة الاعتماد على هذا النوع من النصوص في البحث التاريخي، والتي تجعل من النص النوازي أداة غير طيعة، تقتضي القيام بجملة من الإجراءات القبلية التي تهدف إلى إعداد النص كمادة إخبارية، وتجريده من الصبغة الفقهية التي تطبعه.

في حين زعم بعض المحققين أن المصنف طبع بفاس طبعة حجرية سنة 1328هـ / 1910م، فضلاً عن أنه عزا الكتاني بذكره في فهرسه⁽³⁾، ولابن سودة في دليله⁽⁴⁾، إلا أن زعمه لا أثر ولا وجود له ضمن الطبعات الحجرية، ولا في المصدرين المذكورين.

كل ذلك تم في ظل إكراهات عاشها المخطوط، ولا زال يعيشها حتى الآن، ويعيشها المُحَقِّق مع المخطوط، وهي ظاهرة تستحق التأمل، ذلك أن رؤى وآفاق تحقيق التراث بالجزائر في الآونة الأخيرة فَقَدَ

جامعة قسنطينة، 2002، ص 147. 148. الأمين محمد بلغيث، "مدرسة مازونة الفقهية وأثارها خلال القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي"، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، مخبر بحث الشريعة؛ الجزائر، ع1، 2004، ص 116. 117.

(1) رحمة بورقيبة، مرجع سابق، ص 78.

(2) محمد فتحة، مرجع سابق، ص 19، 20.

(3) الترجمة التي ذكرها الكتاني في فهرسه هي لأبي عبد الله محمد صالح الرضوي السمرقندي (ت 1263هـ / 1846م)، وليس لأبي زكريا يحيى بن موسى بن عيسى المغيلي المازوني. ينظر: الكتاني عبد الحي بن عبد الكبير، فهرس الفهارس، اعتنى به: إحسان عباس، ج1، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982، ص 431.

(4) أورد ابن سودة الرحلات التي صدرت من رجال المغرب، أو من رحل إليه، أو رحل فيه، وهي: « إباحة الأدباء والنحاة في الجمع بين الأخوات الثلاث » لأبي عبد الله محمد بلقاسم بن أحمد الزياني، و« إتحاف الناسك ببيان المراحل والمناسك »، و« إحرار المعلى والرقيب في حج بيت الله الحرام وزيارة القدس الشريف والتبرك بقبر الحبيب » لأبي عبد الله محمد بن عثمان المكناسي، و« الأكسير في فكاك الأسير » لأبي عبد الله محمد بن عثمان. ينظر: ابن سودة عبد السلام بن عبد القادر المري، دليل مؤرخ المغرب الأقصى، ضبط واستدراك: مكتب البحوث والدراسات، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت. لبنان، 1997، ص 227.

بريقه وقَدَرًا من مهمته، من خلال رسم الهدف من تحقيقه ونشره؟ يؤكد على ذلك تقصير بعض المسؤولين عن التراث المخطوط في تسيير شؤونه، من تصعب وتعويق عمله العلمي، وإحجام القائمين عليه في مكتبات الزوايا (النص المحبس) وإعراضهم عن فتح المجال للمحققين من خلال العمل على تحقيقه وفهرسته.

فضلاً عن التأريخ له لأن: « متن الكتاب حكم على المؤلف، وتأريخ لتفكيره، وهو كذلك حكم على عصره وبيئته »⁽¹⁾، يكون التحقيق فيه هو الهدف، من أجل اعتبارات تاريخية صادقة لها حرمتها، تؤدي بالمحقق إلى تأويل نص المخطوط، من أجل: « تَمَوُّع اجتماعي وثقافي وديني وأخلاقي »⁽²⁾، وإسهامًا في صياغة علاقة فاعلة تجعل من: « النص التراثي معاصرًا لنا »⁽³⁾ ذلك أن الاهتمام به: « ليس تاريخيًا ماضويًا، بقدر ما هو عمل حياتي مستقبلي »⁽⁴⁾.

ولعل الاتجار بتحقيق المخطوط (المنشور التجاري والنصف العلمي)، تعاونًا مع دور النشر المكذوبة، بسبب ما هيأته الميكنة المتطورة من وسائل طباعة حديثة وسريعة ومتطورة، مع تزايد حركة التنمية الثقافية في العالم العربي، والذي شكل مطلبًا متزايدًا على الكتاب، مما أغرى أشباه المحققين بالتوسع في حركة النشر لتحقيق الأرباح الطائلة، والاتكاء عليها للترقيات العلمية.

كلها ملاحظات تفرض وجودها انطلاقًا من الحرص على الذات وحمايتها. شخصيًا ووظيفيًا. في إطارها الثقافي والحضاري، ولو أنّ منطق الحرص هذا لا يتلاءم ومنطق « إحياء التراث »، فضلًا عن منطق المرحلة والعصر اللذين نعيشهما من أجل التفاعل وصناعة الأهداف.

ونحن نؤكد على رهانات وسيرورة الإنتاج، وفي إطار خارطة نشر تراثنا الأدبي والفكري كمشروع نهضوي حدائي يؤكد على تمثيل الهوية، نضع تحفظًا إزاء ما يعتمده التعليم الأكاديمي للتحقيق وفق رسائل

(1) عبد السلام محمد هارون، قطوف أدبية، دراسات نقدية في التراث العربي حول تحقيق التراث، ط1، مكتبة السنة، الدار السلفية لنشر العلم، القاهرة، 1988، ص13.

(2) أحمد بولحسن، النص بين التلقي والتأويل، ضمن كتاب (من قضايا التلقي والتأويل)، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، 1994، ص107.

(3) الجابري محمد عابد، نحن والتراث، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص21.

(4) فيصل شكري، " التراث العربي خطة ومنهج "، مجلة التراث العربي، دمشق، ع3، تشرين الأول، 1980، ص212.

علمية جامعية مؤهلة لنيل الشهادة، وليس للتخصص الذي هو ميزة من ميزات المخطوط المُحَقَّق⁽¹⁾، ذلك لن يتم إلا بقراءة المخطوط من منظور أنثروبولوجي مُسائل، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من أجل الحفاظ على الذاكرة والتمكين للهوية والإحياء والنهوض، والنظر إلى العملية التراثية بصفتها أطرافاً وتفاعلات وعلاقات، أصولاً وأُسُساً ومتغيرات، ماضيًا وحاضرًا ومآلات⁽²⁾، يكون التاريخ فيه هو المحدد الأساسي من أجل صياغة علاقة فاعلة بين المُحَقَّق والمخطوط، أو على الأقل بمعنى القيمة التي ينبغي أن يُحظى بها تقديم النص كما وضعه مؤلفه بانتباه دقيق واهتمام كبير، ثم إلى عمل المُحَقَّق المطلوب من حيث توخي الدقة والضبط والشرح والتخريج والتعريف، ومن حيث التصويب والتعليق والتذييل، وهي مكملات تعلي من سهمة المُحَقَّق الفاعلة في المخطوط الذي يحققه وتجعله شريكًا كَمُؤَلِّف⁽³⁾.

(1) يتفق جل المحققين على أن مفهوم الكتاب المُحَقَّق هو: « تقديم نصه تقديمًا صحيحًا، يتوخى المُحَقَّق فيه أن يكون مقارنًا لنص مؤلفه، ويشمل ذلك تحقيق عنوان الكتاب، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه تحقيقًا لازمًا، مع الاعتناء بضبط ما يحتاج إلى ضبط كلمات النص، وترقيمه، وإثبات الاختلافات بين نسخته. » ينظر: جواد أمالي مصطفى، مرجع سابق، مج6، ع1، 1977، ص117.

وعبد السلام محمد هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ط7، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997، ص42. المنجد صلاح الدين، قواعد تحقيق المخطوطات، ط7، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1987، ص15. عبد المجيد دياب، تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره، دار المعارف، القاهرة، دت، ص134. أحمد مطلوب، " نظرة في تحقيق الكتب: علوم اللغة والأدب "، مجلة معهد المخطوطات العربية، الكويت، 1980، مج1، ع1، ص153.

(2) سيف الدين عبد الفتاح، مساءلة التراث: المفهوم، المنهجية، المآلات، بحوث ومدخلات المؤتمر الدولي الأول مستقبل التراث، تنسيق وتحرير: فيصل الحفيان، ط1، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 2011، ص ص88، 89.

(3) يوسف حسين بكار، تحقيق التراث: لماذا وكيف؟، تحقيق التراث الرؤى والآفاق، أوراق المؤتمر الدولي لتحقيق التراث العربي الإسلامي، إعداد وتحرير: محمد محمود الدروبي، ج1، منشورات جامعة آل البيت، 2006، ص52.

3. مستويات التجربة:

3.1. بين تحقيق المنجز والمطلوب:

تم تسجيل إحدى عشر أنموذجًا محققًا لبعض مسائل المخطوط على موقع البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات . cerist Portail national (SNDL) بعناية رسمية حيث تم إدراجها بعضها للتحميل، وبعضها تم إيداعه على مستوى مكتبة الجامعة (ورقيًا)، وهي موزعة حسب الجدول الآتي على الترتيب وفق سنة التسجيل:

الرقم	العنوان الكامل	صيغة التحقيق	اسم المحقق	اسم المشرف	اسم الجامعة	الدرجة	سنة التحقيق	التخصص
01	الدرر المكنونة في نوازل مازونة للقاضي أبي زكرياء يحيى بن موسى المغيلي المازوني (ت 883هـ) مسائل البيوع	دراسة وتحقيق	زهرة شرفي	الدكتور محمد عيسى	جامعة الجزائر 01 كلية العلوم الإسلامية	ماجستير	2004 . 2005م	أصول الفقه
02	الدرر المكنونة في نوازل مازونة للقاضي أبي زكرياء يحيى بن موسى المغيلي المازوني (ت 883هـ) مسائل الجهاد	دراسة وتحقيق	مسعودي مصطفى	الدكتور محمد عيسى	جامعة الجزائر 01 كلية العلوم الإسلامية	ماجستير	2004 . 2005م	أصول الفقه
03	الدرر المكنونة في نوازل مازونة للقاضي أبي زكرياء يحيى بن موسى المغيلي المازوني (ت 883هـ) مسائل في الزكاة	دراسة وتحقيق	منصور سمية	الدكتور محمد عيسى	جامعة الجزائر 01 كلية العلوم الإسلامية	ماجستير	2004 . 2005م	أصول الفقه
	الدرر المكنونة في	دراسة	عثمان	الدكتورة	جامعة	ماجستير	2007 .	أصول

د. بركات إسماعيل

الفقه	2008م		الجزائر 01 كلية العلوم الإسلامية. قسم الشريعة	دهينة نصيرة	أق حمادة	وتحقيق	نوازل مازونة للقاضي أبي زكرياء يعي بن موسى المغيلي المازوني (ت 883هـ) مسائل في الزكاة	04
/	2007. 2008م	ماجستير	جامعة أحمد بن بلة. وهران قسم العلوم الإسلامية	الدكتور لخضر لخضاري	ماحي قندوز	دراسة وتحقيق	الدرر المكنونة في نوازل مازونة للقاضي أبي زكرياء يعي بن موسى المغيلي المازوني (ت 883هـ) قسم العبادات (من مسائل الطهارة إلى مسائل الأيمان والندور)	05
علم المخطوط العربي	2007. 2008م	ماجستير	جامعة قسنطينة كلية 02. العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية. قسم التاريخ	الدكتور فيلاي عبد العزیز	بركات إسماعيل	دراسة وتحقيق	الدرر المكنونة في نوازل مازونة لمؤلفه أبي زكرياء يعي بن موسى بن عيسى المغيلي المازوني (ت 883هـ / 1478 م) من مسائل الطهارة إلى مسائل النزاع بين طلبة غرناطة	06
علم المخطوط العربي	2007. 2008م	ماجستير	جامعة قسنطينة كلية 02. العلوم الاجتماعية والعلوم الانسانية.	الدكتور بحاز إبراهيم	قموح فريد	دراسة وتحقيق	الدرر المكنونة في نوازل مازونة لمؤلفه أبي زكرياء يعي بن موسى بن عيسى المغيلي المازوني (ت 883هـ /	07

محقيقات التراث النوازي في الأطرّيح الجامعية الجزائرية. بين الإشكالات المنهجية واللغة الفقهية المستعصية
« الدرر المكنونة في نوازل مازونة أنموذجًا »

			قسم التاريخ				(1478 م) (مسائل الجهاد . النذور . الخطبة . الطلاق)	
أصول الفقه	. 2009 م 2010 م	ماجستير	جامعة الجزائر 01 كلية العلوم الإسلامية	الدكتورة دهينة نصيرة	مداح عيسى	دراسة وتحقيق	الدرر المكنونة في نوازل مازونة للقاضي أبي زكرياء يعي بن موسى المغلي المازوني (ت 883 هـ) مسائل من المعاملات المالية والتبرعات والإجازات والصدقات والهبات	08
فقه مقارن	. 2011 م 2012 م	ماجستير	جامعة الجزائر 01 كلية العلوم الإسلامية	الدكتور أوقاسين كمال	مرابط عبد العزیز	دراسة وتحقيق	مسألة من المعاملات المالية من كتاب الدرر المكنونة في نوازل مازونة للقاضي أبي زكرياء يعي بن موسى المازوني (ت 883 هـ)	09
فقه مقارن	. 2011 م 2012 م	ماجستير	جامعة الجزائر 01 كلية العلوم الإسلامية	الدكتور أوقاسين كمال	الداوي محمد ياسين	دراسة وتحقيق	الدرر المكنونة في نوازل مازونة للقاضي أبي زكرياء يعي بن موسى المغلي المازوني (ت 883 هـ) مسائل الخُبس	10
الفقه وأصوله	. 2015 م 2016 م	دكتوراه	جامعة أحمد بن	الدكتور أحسن	الكريف محمد	دراسة وتحقيق	الدرر المكنونة في نوازل مازونة	

			بلة. وهران كلية العلوم الإنسانية والإسلامية قسم العلوم الإسلامية	زقور	رضا		لأبي زكريا يحيى بن موسى المغيلي المازوني (ت 883هـ) لمسائل النكاح والإيلاء واللعان والظهار والعدد والرضاع والنفقات	11
--	--	--	---	------	-----	--	--	----

اتضح من خلال الجدول أن العناية الأكاديمية الرسمية متوسطة المستوى بالرغم من وجود أيدٍ متخصصة أفنت عيونها في دراسة وتحقيق النصوص المخطوطة وتحقيقها، ووضعها ضمن أطرها التاريخية التي أنتجت فيها.

فكان ضروريًا منذ البداية إجراء دراسات مسحية لمعرفة ما حُقِّق وما في طور التحقيق، وما لم يُحَقِّق، ولأجل ذلك كان لا بد من خطة ترسمية من خلال البوابة الوطنية للإشعار عن الأطروحات، وهذا ما لم يتم، فكانت النتيجة ما يلي:

على المستوى الأفقي للجدول، تم تكرار تحقيق المسائل بين (07.02)، وبين (04.03)، وبين (06.05)، و(09.08) بمعدل جهود ستة باحثين في تحقيق نفس المسائل، وفي مدة زمنية مفتوحة حتى المناقشة والإيداع، منذ سنة التسجيل (2004.2005م).

على المستوى العمودي لجدول (التخصص)، تم إقحام تحقيق المخطوط لطلبة غير متخصصين في مجال التحقيق، وإنما متمرسين على بعض قواعده وأصوله.

انصب الاهتمام على المخطوط بعينه بحجة كبر حجمه، مما يدل على التسرع وعدم التثبت، ولو اتفقنا مع هذا الطرح من باب التمرس على أدوات التحقيق في إطار التكوين، فلماذا أعيد تحقيقه ونشره عدة مرات؟ وكان الأجدد منذ تسجيله الأول سنة (2004.2005م)، عدم إعادة إدراجه للتحقيق في جامعات أخرى.

ما محل أرقام الخانات الأفقية التالية (5.3.2)، من التحقيق والنشر الذي صدر بشأن المخطوط سنتي 2004م، و2012م، إذا علمنا أنّ التسجيل تم منذ السنة الجامعية (2004.2005م).

على الرغم من تحقيق الخانتين (7.6) وفق التخصص (علم المخطوط العربي) إلا أنهما وقعا التسرع وعدم التثبت نوعًا ما، ولم يحققا المطلوب من خلال فك رموز لغة المخطوط، وثنائية التفسير والمساءلة لبعض مسائله برؤية النص أو طرائق التفكير التي صدر عنها النص، كل ذلك بسبب لغته الفقهية المستعصية التي تقتضي جملة من الإجراءات القبلية.

وبعيدًا عن القراءة التقنية، فإن تحقيق مستويات التجربة يدور في فلك ما يأتي:

استبدال خط اليد باتباع الرسم الإملائي المعاصر في إخراج النص.

تكميل الرموز والاختصارات.

وضع العنوانات وترقيم المسائل.

تصحيح النص وإكمال السقط والتنبيه على أوجه الاختلاف بين النسخة التي تعد أصلاً وبقيّة النسخ.

عزو الآيات والأحاديث النبوية إلى مضانها.

ذكر مواطن الشاهد الشعري وغيره.

التعريف. وربما الإسراف. في الترجمة للأعلام الواردة في المَحَقَّق، على الرغم من كونها مشهورة.

التعريف بالأماكن والمواضع والبلدان.

كثرة الحواشي والتعليقات.

وصف النسخ المعتمدة في التحقيق.

فهارس فنية توضيحية.

والملاحظ على « وصف النسخ المعتمدة في التحقيق »، فقد تبين وضع نسخة زاوية أبي عبد الله

البوعبدلي ببطيوة. وهران. تحت رقم 9 هي « النسخة الأصل » لأغلب المحققات لقدمها واحتوائها على

تفريغ الونشريسي على المخطوط، كما أنها قوبلت على نسخة مصححة على النسخة الأصلية، ثم باقي

النسخ بين التقديم والتأخير، والجدول الآتي يبين الإشارة إلى نسخ التحقيق المعتمد بكل دقة:

النسخ المعتمدة						اسم المُحَقِّق
نسخة المدينة المنورة	نسخة الخزانة العامة بالرباط	زاوية القرقور خزانة الشيخ البوزيدي بسرمانه. باتنة	سيدي خليفة أولاد الشيخ الحسين. ميله	المكتبة الوطنية الجزائرية	زاوية البوعبدلي ببطيوة. وهران	
لا	ثانوية	لا	ثانوية	الأصل ⁽¹⁾	ثانوية	زهرة شرفي
لا	لا	لا	ثانوية	الأصل ⁽¹⁾	ثانوية	عثمان آق

(1) لوجودتها إذ صُححت على نسخة مصححة على النسخة الأصلية. ينظر: تحقيق زهرة شرفي، ص 93.

(1) لأنها أصح النسخ وخاصة في الباب المختار للدراسة والتحقيق، كما أنها قوبلت بغيرها وصححت كما يظهر من بعض التصحيحات والتعليقات في الهوامش، ولكونها قديمة وإن كان هناك أقدم منها لكنها

أضبط وأصح حسب اطلاعي. ينظر: تحقيق عثمان آق حمادة، ص 77.

						حمادة
ثانوية	لا	ثانوية	لا	الأصل ⁽²⁾	لا	ماحي قندوز
لا	ثانوية	ثانوية	ثانوية	ثانوية	الأصل ⁽³⁾	بركات إسماعيل
لا	ثانوية	ثانوية	ثانوية	ثانوية	الأصل ⁽⁴⁾	قموح فريد
ثانوية	لا	لا	ثانوية	ثانوية	الأصل ⁽⁵⁾	مرابط عبد العزیز
لا	لا	لا	ثانوية	ثانوية	الأصل ⁽⁶⁾	الداوي محمد ياسين
ثانوية	ثانوية	لا	لا	ثانوية	الأصل ⁽⁷⁾	الكریف محمد رضا

(2) جعلتها هي النسخة المعتمدة في التحقيق وقمت بالتلفيق بينها وبين باقي النسخ حتى أخرج النص في صورة سليمة وجيدة. ينظر: تحقيق: ماحي قندوز، ص 120.

(3) رتبنا منازل النسخ فوجدنا نسخة زاوية المهدي البوعبدلي ببطيوة قد كتبت عن نسخة المؤلف وعورضت بها، وكتبها عالم متقن ضابط، وإن وجدنا فيها بعض السقط أدركناه من النسخ الأخرى. ينظر: تحقيق: إسماعيل بركات، ص ف.

(4) لوجود تقرير في آخرها، كما أنها الأكمل مسائل والأسلم من السقط، وفي حالة وجود سقط في متنها أو خطأ صريح فإن الإصحاح يكون من باقي النسخ بالترتيب. ينظر: تحقيق قموح فريد، ص 13.

(5) لأن في آخرها تقرير الإمام الونشريسي على الكتاب، كما قوبلت على نسخة مصححة على النسخة الأصلية. ينظر: تحقيق عبد العزيز مرابط، ص 118.

(6) لأنها أقدم نسخة وصلت إلينا وعليها تقرير أحد تلامذة الإمام، وهي مصححة على النسخة الأصلية وقليلة السقط وكتابتها جيدة. ينظر: تحقيق الداوي محمد ياسين، ص 67.

(7) لاعتبار قيمتها العلمية إذ عليها تقرير الونشريسي غير أن تصويرها ردئ إلى جانب دقة خطها فيعز أحياناً فك نصها. ينظر: تحقيق الكريف محمد رضا، ص 12.

3.2. بين أفق الرؤية وثوابت التحقيق:

صدر عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالجزائر سنة 2012م تحقيق مسائل الجزء الأول للمخطوط⁽¹⁾ وقد اتضح من أول وهلة من القراءة، بأن محقق ومصحح هذا المستوى يحملان همومًا علمية، وبأنّ لهما دراية واسعة للمخطوطات الفقهية والتاريخية على السواء.

فالباحثان جَمَعًا بين البحث التاريخي والمعطيات الفقهية، مؤكدين أن النوازل والفتاوى يُمكن أن تكون مصدرًا تاريخيًا وثيقًا. لا يرقى إليه الشك. في رصد الصور الاجتماعية والأحداث الحضارية والتاريخية، فوجدنا لهما حسًا فقهيا كبيرًا، وهما يتحدثان عن قيمة كتب النوازل الفقهية من خلال التحقيق.

إلا أن تفحص الدراسة النظرية أكد على أن توفر النسخ⁽²⁾، مع الاعتماد على المطبوع⁽³⁾! دون مقابلتها، من بين مزالق التحقيق⁽⁴⁾، ذلك أن الأمر يتعلق بعنوان مخطوط، وليس عنوانين لمخطوط واحد، على الرغم من تشابه المسائل، أو نقل أحمد الونشريسي عن يحي المازوني.

(1) في جزئين مطبوعين عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالجزائر، وبمعدل 878 صفحة (تحقيق: ماحي قندوز، تصحيح: محند أودير مشنان).

(2) ذكرها المُحَقِّق مع تأكيده على عدم الاعتماد على بعضها، إلا أنها جديرة بالاعتماد لتوفر شروط اعتمادها من حيث الوضوح، أو القدم، وهي: نسخة أبي عبد الله البوعبدلي ببطيوة، نسخة الزاوية القاسمية بالهامل ببوسعادة، نسخة مدرسة مازونة بغيليزان، نسخة الخزانة العامة بالرباط، نسخة المكتبة الوطنية التونسية. ينظر: تحقيق ماحي قندوز، ج1، ص180، 181.

(3) يتعلق الأمر بموسوعة الونشريسي أبي العباس أحمد بن يحي (914هـ / 1508م)، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف: حجي محمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981.

(4) قال المُحَقِّق: « قد لا يسمح باعتبار الكتاب المطبوع نسخة يقابل بها النص المخطوط، لا سيما في حال وجود نسخ كثيرة من الكتاب، كما هو الحال مع الدرر المكنونة، لكن مناسبة إيراد كتاب المعيار المعرب هنا كنسخة نقابل بها نسخ الدرر المكنونة، على كثرة الأخطاء المطبعية الواردة فيه، وهو بدوره يحتاج إلى تحقيق ». ينظر: تحقيق ماحي قندوز، ج1، ص180.

والملاحظ على النسخ التي استبعدها المُحَقِّق كلها تحتوي على إحدى العناصر في تصنيف النسخ وترتيبها؛ القديمة أفضل من الحديثة، الكاملة أفضل من الناقصة، الواضحة أفضل من غير الواضحة، التي قوبلت بغيرها أفضل من التي لم تقابل⁽¹⁾.

ونحن نتفق إلى حد بعيد مع المُحَقِّق لهذا الاستبعاد، إلا أن بعضها جدير بالمقابلة، كنسخة الخزانة العامة بالرباط، ونسخة أبي عبد الله البوعبدلي ببطوية، هذه الأخيرة عليها تقرير الوشريسي، مما يؤكد على أهميتها من حيث علامات قيمتها ومزيتها، والتي قد تحل في المرتبة الأولى، إذا ما قارناها مع نسخة المكتبة الوطنية الجزائرية المبتورة المقدمة، والتي وضعت كنسخة « الأم » من طرف المُحَقِّق.

كما أنّ المُحَقِّق ربما تسرع ولم يتثبت في وصف إحدى نسخ المخطوط المعتمدة، حيث نبّه في (ج1، ص186، 187)، إلى اللوحتين الأولى والأخيرة من نسخة الشيخ الحسين بميلة، والأصح هما اللوحتين من نسخة الشيخ البوزيدي (زاوية القرقور) بسريانة. ولاية باتنة، فقد صرح المُحَقِّق بأن النسخة تحصل عليها من طرف أحد الباحثين في مجال التراث، إلا أن ذلك لا يعني بصورة، أو أخرى مسؤولية الباحث، وإنما مسؤولية المُحَقِّق، لأنّ التأكد من صحة النسخ وأماكن وجودها ضربٌ لازب، ومرحلة من أهم مراحل التحقيق، حتى يكون تحقيقه تحت « فيما ينبغي أن يكون »، لا أن يقع تحت « ما هو كائن ».

واعتمد على نسخة مجهولة المصدر، ورمز لها بالرمز « مج »، لكنه لم يقدم نماذج من لوحاتها أثناء وصفه، وبالمقابل اعتمد عليها في المقابلة من حصة المقدمة، قال المُحَقِّق: « لم أعتد عليها إلا في مقابلة مقدمة النوازل، وهي كثيرة البتر والانقطاع، ليس لها نهاية، ويظهر أن أغلب الجزء الأول، حيث تصل إلى مسائل الأنكحة، والله أعلم »⁽²⁾، غير أنّ هناك من النسخ التي اعتمد عليها (نسخة زاوية القرقور)، ما هو كفيلاً بحصة المقدمة، لكمالها ووضوحها ومقابلتها بغيرها.

ومن حيث مزالِق (منهج التحقيق والتعليق على النص)، قول المُحَقِّق: « قمنا بترجمة الأعلام، وحتى الصحابة والتابعين، وكبار الفقهاء العلماء... »، وهذا من قبيل عدم الانتباه إلى مفهوم الكتاب المُحَقَّق من حيث « المعنى »، والذي لا يضيف إليه إلا أوراهاً تثقل من الهامش، في وقت لا يحتاج فيه التحقيق إلى حواشٍ تترجم للأعلام المشهورين⁽³⁾.

(1) برجستراسر، أصول نقد النصوص ونشر الكتب، إعداد وتقديم: محمد حمدي البكري، مطبوعات مركز تحقيق التراث، دار المريخ للنشر، الرياض، 1982، ص15.

(2) تحقيق: ماحي قندوز، ج1، ص180.

(3) رمضان عبد التواب، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، ط2، مكتبة الخانجي، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، 2002، ص283.

بل ينبغي الاقتصار على التعريف بالمغمور، وفي بعض الأحيان المغمور الذي لم يترجم بالمرّة، هذا الأخير: « يحتاج إلى جهد وتعب ومراجعة وطول أناة »⁽¹⁾.

4. مزالق مستويات تحقيق المخطوط (ملحوظات):

يمكن تبين مستويات التجربة على شكل ملاحظات من خلال تقويم المخطوط، ثم عمل وقراءة المُحَقِّق للمخطوط، وإذا اختصرنا تعريف التحقيق بأنه: « إبراز النص وفقًا للصورة التي وضعها المؤلف »⁽²⁾، فإن مزالق مفهوم الكتاب المُحَقَّق اختلفت من مستوى إلى مستوى. فكان تقديم النص دون شرحه هو غاية التحقيق بالنسبة لمستويات التجربة، حيث أصبح استعمال تعبير « التحقيق »⁽³⁾ عبارة عن عملية توثيق النص استنادًا إلى مخطوطة أو مخطوطات، مع ضبطه وتزويده بفهارس فنية لتيسيره للنشر.

(1) بشار عواد معروف، ضبط النص والتعليق عليه، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1982، ص 23. دياب عبد المجيد، مرجع سابق، ص 248.

(2) عبد السلام محمد هارون، مرجع سابق، ص 42. المنجد صلاح الدين، مرجع سابق، ص 15. جواد أمالي مصطفى، مرجع سابق، ص 6، 1ع، ص 117. دياب عبد المجيد، مرجع سابق، ص 34. أحمد مطلوب، مرجع سابق، ص 1، ج 1، ص 153.

وعبد الله عبد الرحيم السوداني، " مع المؤلفين المعاصرين: حسين محفوظ "، مجلة عالم الكتب، الرياض، 1981، ص 4ع، ج 1، ص 650. خالد إباد الطباع، قواعد تحقيق المخطوطات، صناعة المخطوط العربي الاسلامي من الترميم إلى التجليد، قدم له ووضع فهارسه: بن زغبية عزالدين، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي. الإمارات العربية المتحدة، 1997، ص 445.

(3) التثبت من صحة الأخبار وصدقها، وفي اللسان: « تحقّق عنده الخبر، أي: صحَّ، وحقّق قوله وظنَّه تحقيقًا، أي: صدق »، ويقترن ببعض شرائط المحقق في تعريفهم التحقيق أنه: « العلم بالشيء، ومعرفة حقيقته على وجه اليقين »، وهو أيضًا: « الإحكام والتصحيح والإثبات والتصديق »، وفي الدلالة على مرحلة من مراحل التحقيق في ضبط النص وتوثيقه، وبالمقاييس التي وضعها المعاصرون للتحقيق. ينظر: ابن منظور جمال الدين أبو الفضل محمد (ت 711هـ / 1311م)، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص 940. الطرايبي محمد مطاع، في منهج تحقيق المخطوطات، ط 1، دار الفكر، دمشق، 1983، ص 9. الخراط أحمد محمد، محاضرات في تحقيق النصوص، ط 2، دار المنارة، جدة، 1988، ص 9.

في حين جانب مستوى أفق الرؤيا مفهوم الكتاب المُحَقَّق يتلاءم وأصول التحقيق العلمي، بينما لم ينتبه إلى مفهوم الكتاب المُحَقَّق من حيث « المعنى »، فجعل الحواشي ملأى بالشروح والزيادات من شرح للألفاظ وترجماتٍ للأعلام ونقلٍ من كتبٍ مطبوعة وتعليقٍ على ما قاله المؤلف.

وقد استدعي دمج كل المستويات في ملحوظات واحدية المفهوم، ومتعددة الجوانب من حيث المزالق، والتي هي جديرة بالاعتراف على مستوى مناهجها وعملها في التحقيق، أو على مستوى إخراجها الفني الأصيل المتداول لدى القارئ على الساحة العلمية.

1.4. القيمة العلمية للمخطوط:

وهي إشارة إلى الدلائل العلمية التي تثبت علو قدر النسخة، من خلال جمعها، والتأكد من توافرها، والتنبيه على مقابلتها، هذا الأخير. لم يتم. على بعض المستويات، ذلك ان تناقل نسخ المخطوط عبر فترات زمنية معينة دعا إلى الكثير من الإضافات والحذف والتغيير والتبديل، مما يجعل القيام بتاريخ النصوص ضربة لازب ومرحلة أساسية في عملية نقد النصوص.

فوجب ترتيب نسخ المخطوط أولاً وفقاً لنظام معين؛ من نسخة المؤلف، ثم النسخة المنقولة عنها، ثم فرعها وفرع فروعها... إلخ، ثم النسخة المنقولة عن نسخة المؤلف جديرة بأن تحلّ في المرتبة الأولى، إذا اعوزتها نسخة المؤلف، وإذا اجتمعت نسخ مجهولات سلسلة النسب، كان ترتيبها محتاج إلى صدق المُحَقَّق، والمبدأ العام أن تُقدّم النسخة ذات التاريخ الأقدم، ثم التي عليها خطوط العلماء⁽¹⁾.

وبالاعتماد على معايير بدءاً بالقدم فكلما تقادمت النسخة، كلما كانت أقرب إلى عصر المؤلف، ثم اكتمال النسخة؛ فالنسخة الناقصة تفقد قيمتها مهما بلغت درجتها من القدم، ثم توثيق النسخة؛ فالنسخة الخزانة، أو التي عليها تمليكات، أو التي تحمل إجازات ومقابلات وسماعات، على قدر من الأهمية، وأن تكون النسخة قليلة الأخطاء، سواءً كانت إملائية أو لغوية أو سقوط سطر أو تكرار سطر، أو تقديم سطر على سطر، فضلاً عن وضوحها للقراءة⁽²⁾.

كل ذلك يساعد على معرفة تاريخ المخطوط، وما طرأ عليه أثناء تأليفه ونسخه، ناهيك عن صعوبة معاينة المُحَقَّق في أكثر الأحيان للمخطوط بيده لا سيما إذا كان مصوراً، فقد يغتر بالمكيانيزم السيكلوجي لعمل الناسخ الذي يفسر أو يعلل أخطاء النسخ التي يحدث معظمها أثناء نسخه للمخطوط، وهي حالة تدعو إلى ضرورة البحث في العناصر الباليوغرافية والكوديكولوجية للمخطوط كالخط والورق وغيرها.

(1) عناني محمد زكرياء ومحمد رمضان سعيدة، في مناهج تحقيق النصوص، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999، ص213.

(2) برجستراسر، مرجع سابق، ص15.

ثم إن دراسة النسخ المختلفة للمخطوط من طرف المُحَقِّق دراسة كوديكولوجية قد تؤدي به إلى اكتشاف الأسباب التي دعت الناسخ إلى الوقوع في هذه الأخطاء، والنسخ الخطية التي تساعده المُحَقِّق على اكتشاف هذه الأسباب هي النسخ التي نجت من التصويب والإصلاح واحتفظت بالأخطاء التي بواسطتها يتمكن مؤرخ النصوص من الوصول إلى أصل ومصدر الخطأ⁽¹⁾.

4.2. عمل المُحَقِّق:

ينطوي عمل المُحَقِّق على أهمية التعريف ومعرفة حدوده ومتغيراته فضلاً عن مكملاته المحددة لروح الكتاب المُحَقِّق، ذلك أنّ الكثير من المعطيات الثابتة يفرضها النص المخطوط تجعل من المُحَقِّق مخرجًا للنص أو خادماً للنص.

إلا أن ثوابت العمل في التحقيق قد يزل عنها، فإذا تعلق الأمر مثلاً بـ « النسخة الأم »، وجب على المُحَقِّق مراعاة ما إذا كانت مُسَوِّدة لم يقدّم المؤلف، أو الناسخ بتبييضها، وقد تكون مجرد الصورة الأولى للكتاب، ويكون الناسخ قد قام بتنقيحها وتبييضها بعد ذلك، ففي الحالة الأولى تعد « المسودة » بمثابة النسخة « الأم »، أما إذا كان الكتاب قد تم تبييضه، فإن وجود المبيضة. أو نسخ جيدة نقلت عنها. يهبط بقيمة المسودة دون اعتبار لأنها بخط المؤلف⁽²⁾.

ثم وجب ملاحظة القراءات وأزمتها وأمكنة انتشارها، لأن عدم مراعاتها يغير التفسير القرآني في كتب التفسير، كما أن تخريج الأحاديث يكون من مصادرها الأصلية، وليس من « النهاية في غريب الحديث والأثر »، لابن الأثير على سبيل المثال.

ونفس الشيء ينطبق على تخريج النصوص الأدبية والشعرية وغيرها من مظانها، فلا يعززون نسبة الأقوال إلى قائلها، وكذا الأماكن والمواضع والبلدان حسب المقاييس الحديثة، حيث يتم الوصف حسب وصف ياقوت الحموي في « معجمه »، مما يبعد الكتاب عن روح العصر⁽³⁾.

(1) أحمد شوقي بنين، دراسات في علم المخطوطات والبحث الببليوغرافي، ط2، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2004، ص39.

(2) عناني محمد زكرياء ومحمد رمضان سعيدة، مرجع سابق، ص ص214، 215.

(3) إياد خالد الطباع، منهج تحقيق التراث العربي بين مزالق المحققين وتطوير صناعة التحقيق، تحقيق التراث الرؤى والأفاق، أوراق المؤتمر الدولي لتحقيق التراث العربي الإسلامي، إعداد وتحريير: محمد محمود الدروبي، مج1، ج1، منشورات جامعة آل البيت، 2006، ص ص150، 151، 152.

4.3 إشكالات الكتاب المُحَقِّق واللغة الفقهية المستعصية:

المقصود به علاقة المُحَقِّق بطبيعة الكتاب المُحَقِّق، فضلاً عن إشكالاته، خاصة إذا تعلق الأمر بكتب النوازل الفقهية، ذلك أننا نقر مبدئيًا. حسب إحدى الأبحاث⁽¹⁾. التي باشرت هذا النوع من المصادر، على صُعبوبة الفصل بين الواقع الاجتماعي وعما هو افتراضي في النص النوازلي، لأنه من النادر أن تخرج عن النطاق الشخصي، ولأنه المجال الذي تكثُر فيه المطارحات الفقهية بين طلاب العلم، وتكثُر فيه الأسئلة إلى الشيخ، بقصد التعرف على معنى، أو شرح اصطلاح فقهي صادفوه فيما يدرسونه من مؤلفات، واختلفوا بشأنه.

فضلاً من أن جل مفاهيمه مرتبطة بأصول الفقه، والتي هي. حسب التعبير الخلدوني⁽²⁾. النظر في الأدلة الشرعية من حيث تؤخذ منها الأحكام والتكاليف.

وفي غياب المؤشر الدال على كنية واسم وتاريخ وفاة الفقيه المستفتى، فمن الصعب الإفادة بالترجمة المقتضبة، فضلاً عن غيابها في المصادر المترجمة لها، ولو أن إمضاءات بعض الناسخين قد أفادت في تكملة الترجمة، واستكشاف بعض ملامحها⁽³⁾.

ويجد المُحَقِّق في غياب الإطار الزمكاني للنازلة، واكتفاء جامع النصوص بصيغة السؤال بالقول: « وسئل بعضهم »، وقوله: « وأجاب بعضهم »، وقوله: « وسئل بعض المتأخرين من فقهاء القيروان »، وقوله: « وسئل بعض البجائيين »، وقوله: « وسئل بعض فقهاء تونس »، وقوله: « وسئل بعض تلامذة الإمام ابن عرفة »، وقوله: « وأجابني غيره بما نصه »، حائلاً دون التأطير الصحيح للنازلة، خاصة إذا علمنا أن التحديد الجغرافي لهذا النوع من التأليف قد اتسع ليشمل منطقة جغرافية واسعة، فقد يكون الإفتاء في نازلة من مصدر متقدم أو متأخر.

ويلمس المُحَقِّق في قول المؤلف: « فضمَّنتُ ما كنتُ جمعتُ، وما جمع مولاي الوالد رحمةً الله، وما وجدتهُ بيد بعض الخُصُوم، وبيد بعض قضاة وطننا، من أجوبة المتأخرين المتضمنة مسائل العبادات، ومسائل العادات، مع ما كنتُ أسألُ عنه، أو سألهُ غيري ممَّا يقع لي مع الأصحاب في المذكرات، أو في مجلس الإقراء من إشكالي في كلام ابن الحاجب، أو شُراحه، وفيما اعترض به بعضهم على بعض، ليقع لي التحقيق في المسألة، وأضفتُ إلى ذلك ما كنتُ تلقَّيتُهُ من أشياخي من بُناةِ فكرِهِم، أو نقلٍ غريب عن

(1) محمد فتحة، مرجع سابق، ص 21.

(2) ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد (ت 808هـ / 1405م)، المقدمة، اعتنى به: مصطفى شيخ مصطفى، ط1، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، 2005، ص 472.

(3) المنوني محمد، تاريخ الوراقة المغربية، صناعة المخطوط المغربي من العصر الوسيط إلى الفترة المعاصرة، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، 1991، ص 7.

غيرهم»، صعوبة العثور على موارد⁽¹⁾ الفقهاء ونقولهم ورواياتهم لتوثيقها، فضلاً عن اجتزاء النقول، وتقطيع الأسماء والكنى والألقاب، وذكر المؤلفات مجردة من أصحابها.

ناهيك عن طبيعة المفتي والمجتهد في الإجابات، والكشف عن الحجب التي تعيقه، ذلك أن شخصية الفقيه يعترها ما يعترى الإنسان من ميول نفسية وعاطفية، وأخرى بيئية مجتمعية وسلطوية سياسية، فهذه وغيرها لها تأثير كبير في العقل الفقهي وتصوره وتطبيقه للأحكام⁽²⁾.

ومما يجعل النص النوازلي مؤهلاً لصناعة العقل الفقهي يقترح بعض الباحثين⁽³⁾ مجموعة من السمات الإجرائية في سلوك منطق التفقه، وهي عبارة عن مفاتيح مقدمات ضرورية للتعامل مع نصوص النوازل، فأولها كونه مجالاً للاجتهاد التطبيقي، أي تنزيل الأحكام على منازلها الواقعية المرتبطة بالزمان والمكان وما يعترهما من نسبية وتغيرات، ومحاولة التوفيق بين ذلك كله وبين ما تقرر في الدرس الأصولي، وهو من أدق مراتب الصناعة الفقهية على الإطلاق، وهو سر أهمية فقه النوازل وما يتضمنه من فتاوى وتحقيق.

أما بخصوص التعرف على المصادر الفقهية داخل التراث النوازلي هو من باب تحصيل الدربة والتمكن من الفقه التنزيلي ناتج عن قوة التمكن من مسائل مذاهب معين والتمرس على تطبيق أصوله الاجتهادية.

والمفتاح الثالث؛ التدريب على مواجهة النوازل والتصدر للإجابة عنها، وبيان ذلك أن ملازمة النظر في النوازل ومناهج العلماء في الإجابة عنها يكسب المتفقه دربة وقوة على النظر وكيفية استثمار ما لديه من ملكات وعلوم في مواجهة النوازل وحل اشكالاتها.

(1) مثل: « مختصر ابن عبد الحكم الفقي » لأبي محمد عبد الله بن عبد الحكم (ت 214 هـ / 829 م)، و« المجموعة » لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبدوس (ت 260 هـ / 873 م)، و« الموازية » لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم المعروف بابن المواز (ت 269 هـ / 882 م)، و« مختصر الوقار »، لأبي بكر محمد بن أبي يحيى زكريا الوقار (ت 269 هـ / 882 م) .

(2) عبد الله بن رفود السفياي، حجاب الرؤية قراءة في المؤثرات الخفية على الخطاب الفقهي، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت. لبنان، 2013، ص 37.

(3) الحسين مهداوي، التراث النوازلي وسؤال صناعة العقل الفقهي، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت. لبنان، 2013، ص ص 9.5.

4.4. قراءة المُحَقِّق:

المقصود بها المعايضة لأنها البديل الحقيقي للتلقي المباشر عن المؤلف، على أن هذه المعايضة تتطلب من المُحَقِّق أن يعايش المؤلف، لا أن يتخاذل ليعايش النسخ.

ثم إنها تستوجب التتبع الدقيق لمنهج المؤلف في عمله، ونقله واختصاراته، وينبغي أيضًا التمرس بأسلوب المؤلف، وذلك بقراءة المخطوطة مرات، فلكل مؤلف لوازم لفظية وأسلوبية، وأن يطلع على كتب المؤلف الأخر، فقد يجد في تلك الكتب نصوصًا متشابهة ونقولاً متكررة، وإشارات تدل على شخصية المؤلف وثقافته، فيغدو المُحَقِّق صادقًا في أداء عباراته⁽¹⁾.

فضلاً عن قراءة المخطوطة عدة مرات والتمرس بها، والتعود على رسم حروفها وخط ناسخها، وخاصة منها الخطوط المغربية والأندلسية، فإن لها رسماً خاصاً متميزاً⁽²⁾.

وبعد أن يلمَّ المُحَقِّق بأسلوب المؤلف وبموضوع الكتاب واكتشاف أخطاء الناسخ من نسخة إلى أخرى، يستطيع بعدها أن يمضي في تحقيق الكتاب.

خاتمة:

أخيراً ما وقفنا عليه من تقصيرٍ أو خللٍ أو زللٍ، إنما يؤكد على بعض الملحوظات المغنية التي من شأنها تصويب عملنا بالدرجة الأولى (تحقيقنا)، ثم تحقيقات الباحثين الأفاضل والباحثات الفضليات، ذلك أن تحقيق المخطوط وإبرازه في صورة تليق به مسؤولية جسيمة، تتصدى لها رؤى وآفاق تحفظ التراث ألقه ونشره، وقد تبدى لنا ما يلي:

ضرورة إدراج مقياس «تحقيق المخطوط» ضمن مواءمة عروض التكوين في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية يوظرها متخصصون في علم المخطوط العربي.

ضرورة تكوين طلبة متخصصين في حقل تحقيق المخطوط، من العناية المادية للمخطوط، إلى قواعد وأصول التحقيق العلمي.

(1) الطباع إياد خالد، منهج تحقيق المخطوطات، ط1، دار الفكر، دمشق، 2003، ص43. يعي وهيب الجبوري، التحقيق لوازمه وبداياته وآفاقه، تحقيق التراث الرؤى والآفاق: أوراق المؤتمر الدولي لتحقيق التراث العربي الإسلامي، مج1: ج1، إعداد وتحرير: محمد محمود الدروبي، منشورات جامعة آل البيت، 2006، ص37.

(2) مرجع نفسه، ص37.

. ضرورة التنسيق بين المخابر الجامعية الجزائرية، وكذا معاهد التخصص والكليات، التي تعنى بتقديم تحقيق المخطوط كرسائل جامعية، من تبادل المعلومات والتنسيق وتبادل الخبرات، لتجنب تكرار ما يحقق أو ما يفهرس.

. المساهمة في رقمنة المخطوطات والتأكيد عليها من قبل مختصين، من خلال عقد مؤتمرات وملتقيات وطنية ودولية.

. ضرورة العناية بالتراث المحلي (المكتبات الخاصة والزوايا)، جمعاً وفهرسة وتحقيقاً، ومحاولة التعريف به بشتى الوسائل العلمية، ومحاولة إقناع أصحاب المؤسسات الخاصة بالوعي التراثي.

. توضيح الرؤيا فيما يخص مسوغات إعادة تحقيق المنشور من خلال نشرات أو معاجم خاصة، حتى لا يتكرر تحقيق المُحَقَّق، ومراعاة لحقوق الملكية الفكرية.

. ضبط صيغ موحدة فيما يتعلق بصيغ التحقيق، فعلى مستوى التكوين في ما بعد التدرج يعتمد على سبيل المثال صيغة « دراسة وتحقيق »، وحسب بعض المخطوطات صيغة « راجعه وقدم له »، وغيرها من الصيغ التي تحفظ قوانين الملكية الفكرية.

. إدراج قوانين واضحة فيما يتعلق بحماية حق المؤلف، وقوانين فيما يتعلق بصيغة التحقيق مع وصفها داخل الكتاب، وفرض عقوبات فيما يخص الاتجار بتحقيق المخطوط.

. امتناع دور النشر المعتمدة على نشر المُحَقَّق دون مسوغات.

. التأكيد على ضرورة عقد دورات تدريبية في تحقيق المخطوطات على مستوى أقسام الكليات، خاصة طلبة الماجستير في تخصص التاريخ والأدب العربي والعلوم الإسلامية، يديرها باحثون متخصصون في ميدان علم المخطوط العربي وتحقيقه.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. أبي زكريا يحيى بن موسى بن عيسى المازوني (ت 883هـ / 1478م)، الدرر المكنونة في نوازل مازونة تحقيق: قندوز ماحي، قرأه وصححه: محند أودير مشنان، ط1، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، 2012.

2. أحمد بولحسن، النص بين التلقي والتأويل، ضمن كتاب (من قضايا التلقي والتأويل)، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، الرباط، 1994.

3. أحمد مطلوب، " نظرة في تحقيق الكتب: علوم اللغة والأدب "، مجلة معهد المخطوطات العربية، مج1، ج1، الكويت، 1980.

4. أمالي مصطفى جواد، " في فن تحقيق النصوص "، مجلة المورد، بغداد، ع1، مج6، 1977.

5. الأمين محمد بلغيث، "مدرسة مازونة الفقهية وآثارها خلال القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي"، مجلة البحوث والدراسات الإسلامية، ع1، مخبر بحث الشريعة، الجزائر، 2004.
6. إياد خالد، قواعد تحقيق المخطوطات، صناعة المخطوط العربي الاسلامي من الترميم إلى التجليد، الدورة التدريبية الدولية الأولى، قدم له ووضع فهارسه: بن زغبية عزالدين، ج1، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي. الإمارات العربية المتحدة، 1997.
7. بوبة مجاني، "كتب النوازل والأحكام مصدر للتاريخ الاجتماعي. العصر الزياني نموذجًا"، مجلة التغيرات الاجتماعية في البلدان المغاربية عبر العصور، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة قسنطينة، 2002.
8. برجستراسر، أصول نقد النصوص ونشر الكتب، إعداد وتقديم: محمد حمدي البكري، مطبوعات مركز تحقيق التراث، دار المريخ للنشر، الرياض، 1982.
9. الجيلاني عبد الرحمن محمد، تاريخ الجزائر العام، ج2، دار المكتبة، بيروت، 1965.
10. الهادي روجي إدريس، الدولة الصنهاجية في عهد بني مرين من القرن 10 إلى 12م، ترجمة: حمادي الساحلي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982.
11. الونشريسي أبو العباس أحمد بن يحيى بن محمد بن عبد الواحد بن علي (914هـ / 1508م)، المعيار المغرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف: حجي محمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981.
12. الحلوّجي عبد الستار، تحقيق المخطوطات، مخبر البحوث والدراسات في حضارة المغرب الإسلامي بالاشتراك مع مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، جامعة قسنطينة2، ماي، 2013.
13. الحفناوي أبو القاسم محمد بن أبي القسم الديسي (ت 1362هـ / 1942م)، تعريف الخلف برجال السلف، تقديم: محمد رؤوف القاسمي، دار موفم للنشر، الجزائر، 1991.
14. الطباع إياد خالد، منهج تحقيق المخطوطات، ط1، دار الفكر، دمشق، 2003.
15. يحيى وهيب الجبوري، التحقيق لوازمه وبداياته وآفاقه، تحقيق التراث الرؤى والآفاق: أوراق المؤتمر الدولي لتحقيق التراث العربي الإسلامي، مج1، منشورات جامعة آل البيت، 2006.
16. يوسف حسين بكار، تحقيق التراث: لماذا وكيف؟ تحقيق التراث الرؤى والآفاق، أوراق المؤتمر الدولي لتحقيق التراث العربي الإسلامي، إعداد وتحرير: محمد محمود الدرؤبي، منشورات جامعة آل البيت، 2006.
17. الكتاني عبد الحي بن عبد الكبير، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات، اعتنى به: إحسان عباس، ط2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1982.

18. محمد زكرياء عناني ومحمد رمضان سعيدة، في مناهج تحقيق النصوص، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1999.
19. محمد عابد الجابري، نحن والتراث، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.
20. محمد فتحة، النوازل الفقهية والمجتمع: أبحاث في تاريخ المغرب الإسلامي (من القرن 6 إلى 9هـ / 15.12 م)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، 1999.
21. محمد المنوني، تاريخ الوراقة المغربية، صناعة المخطوط المغربي من العصر الوسيط إلى الفترة المعاصرة، ط1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1991.
22. ابن منظور جمال الدين (ت 711هـ / 1311م)، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
23. ابن مريم أبو عبد الله محمد بن أحمد (كان حيا سنة: 1014هـ / 1605م)، البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان، نشر: محمد بن أبي شنب، المطبعة الثعالبية، 1908.
24. مخلوف محمد بن محمد، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1930.
25. سيف الدين عبد الفتاح، مساءلة التراث: المفهوم، المنهجية، المآلات، مستقبل التراث، بحوث ومدخلات المؤتمر الدولي الأول نحو خطة شاملة للتراث الفكري العربي، تنسيق وتحري: فيصل الحفيان، ط1، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، 2011.
26. ابن سودة عبد السلام بن عبد القادر المري، دليل مؤرخ المغرب الأقصى، ضبط واستدراك: مكتب البحوث والدراسات، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت. لبنان، 1997.
27. عبد الحميد حاجيات، الجزائر في التاريخ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
28. عبد الله بن رفود السفيناني، حجاب الرؤية قراءة في المؤثرات الخفية على الخطاب الفقهي، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت. لبنان، 2013.
29. عبد الله عبد الرحيم السوداني، " مع المؤلفين المعاصرين: حسين محفوظ "، مجلة عالم الكتب، ع4، ج1، الرياض، 1981.
30. عبد المجيد دياب، تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
31. عبد السلام محمد هارون، تحقيق النصوص ونشرها، ط7، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1997.
32. _____، _____، قطف أدبية، دراسات نقدية في التراث العربي حول تحقيق التراث، ط1، مكتبة السنة، الدار السلفية لنشر العلم، القاهرة، 1988.
33. روبر برونشفيك، رحلتان إلى شمال إفريقيا، يصدرها: فؤاد سيزكين، مجلة الجغرافيا الإسلامية، منشورات معهد تاريخ العلوم العربية الإسلامية، 1994.
34. _____، _____، تاريخ إفريقية في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15م، ترجمة: حمادي الساحلي، ج2، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988.

35. رحمة بورقيبة، "الفقه والمجتمع"، مجلة الأكاديمية، ع20، المملكة المغربية، 2003.
36. صلاح الدين المنجد، قواعد تحقيق المخطوطات، ط7، دار الكتاب الجديد، بيروت، 1987.
37. التنبكتي أحمد بابا (ت 1036هـ / 1626م)، نيل الابتهاج بتطريز الديباج، إشراف وتقديم: عبد الحميد عبد الله الهرامة، ط1، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس. ليبيا، 1989.
38. _____، كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج، تحقيق: علي عمر، ط1، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2004.
39. التنسي محمد بن عبد الله بن عبد الجليل (ت 899هـ / 1493م)، نظم الدر والعقبان في بيان شرف بني زيان، تحقيق وتعليق: محمود بوعياض، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
40. ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد (ت 808هـ / 1405م)، المقدمة، اعتنى به: مصطفى شيخ مصطفى، ط1، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، 2005.
41. شكري فيصل، "التراث العربي: خطة ومنهج"، مجلة التراث العربي، دمشق، ع3، 1980.
- ثانياً: المراجع الأجنبية

- Jacques Berque, EN LISANT LES NAWAZIL MAZOUNA, STVDIA ISLAMICA, Paris, 1985.